نتائج استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو

على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي في القدس

The US Veto's Results on Palestinian-Israeli Conflict in Jerusalem

تاريخ استلام المقال: 2026/01/17 تاريخ قبول المقال للنشر: 2026/06/08 تاريخ نشر المقال: 2026/06/30

نادية أبو زاهر*[1]، احمد حلايقة [2]

1- جامعة الاستقلال، (فلسطين)، nadia.abuzaher@pass.ps

2- **جامعة الاستقلال، (فلسطين)، ahmdhlayqt29@gmail.com**

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نتائج استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني في القدس، ولتحقيق هذا الهدف وقد استخدمت الدراسة منهج لاعب الفيتو، وكمصدر رئيسي للمعلومة استخدمت الباحثان قرارات الأمم المتحدة. وأبرز ما توصلت له الدراسة أن هناك نتائج سلبية لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض الفيتو على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي حول القدس تتمثل في حمايتها لإسرائيل كي تستمر في تهويد القدس وفي انتهاكاتها ضدها وبناء المستوطنات فيها خاصة مستوطنة أبو غنيم وعدم الأخذ بالوضع الخاص لمدينة القدس، وتغيير طابعها المادي والثقافي والديموغرافي والديني. واستمرار الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين. حماية إسرائيل فيما تقوم به من أعمال استفزازية لانتهاك حرمة الحرم الشريف بالقدس. وحمايتها عند عدم مراعاتها لقرارات مجلس الأمن التي أكدت على مركز القدس الخاص لا سيما فيما يتعلق بحماية الأبعاد الروحية والدينية الفريدة للأماكن المقدسة في المدينة والحفاظ عليها. من أهم التوصيات للدراسات المستقبلية البحث في سلبيات استخدام الفيتو لدعم إسرائيل لتهويد القدس.

الكلمات المفتاحية باللغة العربية: الفيتو؛ لاعب الفيتو؛ النزاع الفلسطيني الإسرائيلي حول القدس؛ استيطان؛ تهويد.

Abstract:

This study aimed at identifying the US Veto's Results on Palestinian-Israeli Conflict in Jerusalem. The veto player approach was used in the study to accomplish its aim, and UN resolutions were utilized as information sources. The study's most notable conclusions are that the United States' use of its veto on the Israeli-Palestinian conflict in Jerusalem has had negative effects. These include Israel's protection of Jerusalem's continued Judaization, violations against it, and the construction of settlements there, particularly the Jabal Abu-Ghneim settlement, without taking into account the city's unique status and altering its physical, cultural, demographic, and religious characteristics. Israeli crimes against Jerusalemites and Islamic sacred places continue. shielding Israel from criticism for its provocative acts that compromise the Jerusalem Noble Sanctuary's holiness. and defending it in the absence of consideration for the Security Council resolutions that stressed Jerusalem's unique status, particularly in relation to safeguarding and maintaining the distinctive spiritual and religious aspects of the city's sacred sites.

Researching the drawbacks of supporting Israel's Judaization of Jerusalem one of the most crucial recommendations for future study.

The most crucial recommendations for future studies are to investigate the drawbacks of utilizing the veto to back Israel's efforts to Judaize Jerusalem.

One of the most important recommendations for future studies is to investigate the negatives of using the veto to support Israel's Judaization of Jerusalem.

Keywords: Judaization; Settlement; Palestinian-Israeli Conflict in Jerusalem; Veto; Veto Player.

* **نادية أبو زاهر**

مقدمة:

النزاع الإسرائيلي الفلسطيني في القدس وصل أكثر من مرة إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وفي أكثر من حالة من الحالات المتنازع عليها في القدس كان يتم التوجه بها إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وكانت إدانة إسرائيل في كثير من الحالات كالاستيطان في القدس مثلاً يتم إحباطها عندما تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية حقها في النقض[1] ، وهذا يدفعنا لتتبع حق النقض الفيتو الذي استخدمته الولايات المتحدة في مجلس الأمن ضد كثير من مشاريع القرارات التي كان يتم التقدم بها لمجلس الأمن، لأن استخدام الولايات المتحدة لحق النقض الفيتو له تداعياته على ما تقوم به "إسرائيل" في القدس.

لجأت الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ سبعينيات القرن الماضي إلى استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لعرقلة مشاريع القرارات التي تدين السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في مدينة القدس، ولمرات لا تحصى استخرجت واشنطن هذا الحق لحماية حليفتها إسرائيل، فحق النقض يعطيها الحق لرفض أي قرار لا تريده. استناداً لذلك فقد ظهرت مطالبات عديدة لإعادة النظر فيما يتعلق بممارسة استخدام هذا الحق[2]، لدرجة أن وجدت دراسات تطالب بتعديل حق النقض أو إلغائه، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمعاملة بازدواجية المعايير في استخدام حق النقض الفيتو كما فعلت أمريكيا عندما استخدمت حق النقض الفيتو ضد القضية الفلسطينية[3].

وقد صدرت العديد من القرارات الأممية بخصوص القضية الفلسطينية بشكل عام وبخصوص القدس بشكل خاص[4] واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو ضد العديد من القرارات المتعلقة بالقدس. ويعتبر آخر مرة استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية فيها حق النقض الفيتو ضد القدس كان بتاريخ (2017/12/18) ويحمل الرقم (S/2017/1060) حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية

[1] رشيد، عناب (2001) الاستيطان الصهيوني في القدس 1976-1993. الكويت: بيت المقدس للنشر والتوزيع.

[2] عبد القادر، مرزق (2021) استخـدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي: إساءة الممارسة وضرورة الإصلاح. المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية. 13(4): 637-656.

[3] القحواش، ناجي (2015) تأثيـر الفيتو علـى قرارات مجلس الأمن الدولي: قضية فلسطين أنموذجاً. (رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط. عمان).

[4] العضايلة، عادل (2007) القدس بوابة الشرق الأوسط للسلام. عمان: دار الشروق.

الفيتو ضد مشروع قرار يؤكد أن أي تغيير في وضع القدس ليس له أي مفعول قانوني ويجب إبطاله، وذلك رداً على إعلان الولايات المتحدة الاعتراف بالمدينة عاصمة لإسرائيل[1].

تحظى الدول الخمس الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن بحق النقض (الفيتو)، إذ يُشترط لإقرار أي مشروع قرار توافقها الجماعي أو على الأقل عدم اعتراض أيٍّ منها، وهو امتياز يُكرّس مبدأ عدم المساواة الذي يقوم عليه النظام الدولي. وفي الوقت الراهن، تتبوأ الولايات المتحدة الأمريكية موقع الصدارة على قمة هرم النظام العالمي الجديد[2].

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يوجد جدل نظري بين فقهاء القانون حول استخدام حق النقض الفيتو[3]، ويتلخص الجدل ما بين فقهاء معارضين لحق النقض الفيتو[4] وفقهاء مؤيدين[5,6]. حيث يرى فقهاء القانون المؤيدين للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أنه يحق لها أن تعترض على أي قرار في مجلس الأمن فيما ترى فقهاء آخرون مؤيدين لموقف الدول الأخرى وتحديداً النامية منها، أن استخدام إحدى الدول دائمة العضوية حق النقض الفيتو دون غيرها من الدول يعد إجحافاً بحق الدول الأخرى، وتثير مسألة المبالغة في استخدامات حق النقض من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مشاكل معقدة انعكست سلباً على حفظ السلام والأمن الدوليين. وتعد قضية فلسطين وعلى رأسها قضية القدس من أكثر القضايا التي تم استخدام حق النقض الفيتو ضدها، انطلاقاً من هذا الجدل النظري تتحدد إشكالية الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي: **"ما نتائج استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي في القدس؟"**

تساعد الأسئلة الفرعية التالية في الإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة:

1. ما هي نتائج استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو على تهويد القدس (تغيير وضع القدس)؟

---

[1] Security Council Draft Resolution No. S/2017/1060 (18/12/2017) Egypt: draft resolution, UN website retrieved from: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n17/448/85/pdf/n1744885.pdf

[2] نهائلي، راجح (2017) انعكاسات التعسف في استخدامات حق الفيتو على السلم والأمن الدوليين. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. 10(1): 229 – 250.

[3] West, W., & Cooper, J. (1983). The congressional veto and administrative rulemaking. Political Science Quarterly, 98(2), 285-304.

[4] Blätter, A., & Williams, P. D. (2011). The responsibility not to veto. Global Responsibility to Protect, 3(3), 301-322.

[5] Malik, J. M. (2005). Security Council reform: China signals its veto. World Policy Journal, 22(1), 19-29.

[6] Wilkins, V. M., & Young, G. (2002). The influence of governors on veto override attempts: a test of pivotal politics. Legislative Studies Quarterly, 27(4), 557-575.

2. ما هي نتائج استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو على دعم الاستيطان في القدس؟
3. ما هي نتائج استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو لحماية الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين؟

فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الرئيسة: "يوجد تداعيات سلبية على القدس ناجمة عن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو ضد مشاريع القرارات المتعلقة بها"، إضافة للفرضية الرئيسية الخبرية التي تنطبق منها الدراسة، فإن الدراسة تنطلق من فرضيات فرعية أخرى تساعد في إثبات أو نفي الفرضية الرئيسية وهي ملخصة في التالي:

1. توجد تداعيات سلبية ناجمة عن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو على تهويد القدس (تغيير وضع القدس).
2. توجد تداعيات سلبية ناجمة عن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو على دعم الاستيطان في القدس.
3. توجد تداعيات سلبية ناجمة عن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو لحماية الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين.

أهمية الدراسة

للدراسة أهمية نظرية وأخرى عملية فيما يلي سيتم توضيح أهميتها:

- **أهمية الدراسية النظرية**

تتمثل الأهمية النظرية في أن استخدام حق النقض الفيتو ضد الدول يعتبر مجحفاً لأنه يعطي الحق لدولة من الدول دائمة العضوية أن تعترض على أي مشروع قرار يناقش في مجلس الأمن لا ترضى عنه ضد الدول المستقلة. إلا أنه وفي الحالة الفلسطينية فإن استخدام حق النض الفيتو يعتبر أكثر إجحافاً من استخدامه ضد دول أخرى، لأن فلسطين خاضعة تحت الاحتلال. فدراسة استخدام الفيتو ضد دولة خاضعة تحت الاحتلال يعتبر ذو أهمية خاصة لأنه يناقش تأثير استخدام الفيتو على دولة خاضعة تحت الاحتلال وليست مستقلة، كما لها أهمية خاصة في أنها تعالج استخدام حق النقض الفيتو فيما يتعلق بقضية ذات طابع ديني كالقدس.

- **الأهمية العملية.**

إضافة لأهمية الدراسة النظرية يوجد للدراسة أهمية عملية تتلخص بالتالي:

1. إفادة صانع القرار السياسي الفلسطيني فيما يتعلق بحق النقض الفيتو في قضية القدس.
2. إفادة الباحثين والطلبة بتداعيات استخدام حق النقض الفيتو على قضية القدس، فرغم وجود دراسات عديدة عالجت استخدام حق النقض الفيتو في قضايا مختلفة ومنها على القضية

الفلسطينية، إلا أنها لم تعالج استخدامه على قضية محددة ولها ذات طابع ديني كالقدس. فمن شأن هذه الدراسة أن تغطي نقصاً في هذا المجال بالذات.

أهداف الدراسة

يوجد للدراسة هدفاً رئيسياً يتمثل في الكشف عن تداعيات استخدام الوليات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو على قضية القدس. وللدراسة أهداف فرعية أخرى تساعد في تحقيق الهدف الرئيسي وهي:

1. التعرّف على تداعيات استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو على تهويد القدس (تغيير وضع القدس).
2. الكشف عن تداعيات استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو على دعم الاستيطان في القدس.
3. توضيح تداعيات استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو لحماية الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين.

محددات الدراسة

يوجد محددات لهذه الدراسة يمكن اختصارها بالتالي:

1. **المحدد الزمني:** تقتصر معالجة هذه الدراسة على فترة زمنية محددة وهي تقتصر على فترة 1976-2017. فآخر مشروع قرار استخدمت الولايات المتحدة الفيتو يتعلق بالقدس كان في العام 2017، وبحسب التقصي والبحث تبين أن أول مشروع قرار استخدمت فيه الولايات المتحدة حق النقض بحق القدس كان عام 1976.
2. **المحدد الموضوعي:** يقتصر تناول استخدام حق النقض الفيتو، على الولايات المتحدة دون غيرها من الدول الأعضاء الدائمة العضوية، كما يقتصر معالجة مواضيع مشاريع القرارات المقدمة للأمم المتحدة فقط تلك التي تتناول قضية القدس دون غيرها، فهناك قضايا كثيرة متعلقة بجوانب أخرى من فلسطين استخدمت فيها الولايات المتحدة حق النقض الفيتو لن يتم تناولها. فالدراسة محددة بموضع قضية القدس وتحديداً مشاريع القرارات المتعلقة بالاستيطان فيها وتغيير طابعها والانتهاكات بحق مقدساتها ومواطنيها.
3. **المحدد الإجرائي:** تقتصر هذه الدراسة على إجراء جمع البيانات من وثائق الأمم المتحدة خلال البحث في مكتبة موقع الأمم المتحدة على الرابط (https://research.un.org/en/docs/sc/quick)، حيث يتضمن هذا الرابط في مكتبة الأمم المتحدة جميع قرارات الفيتو المتخذة فيها بشكل عام منذ عام 1946-2022.

منهج الدراسة

في هذه الدراسة تم اعتماد منهج لاعب الفيتو **(The veto player approach)** هو إحدى مناهج النظم السياسية المقارنة، وينسب هذا المنهج إلى جورج تسيبيليس **(Tsebelis George)** وذلك

بسبب مقالته "صنع القرار في الأنظمة السياسية: لاعبو الفيتو في النظام الرئاسي والبرلماني". الذي حاول خلال مقالته أن يقارن الأنظمة السياسية المختلفة فيما يتعلق بخاصية واحدة: قدرتها على إحداث تغيير في السياسة. وحدد المفهوم الأساسي في المقالة، "لاعب حق النقض (الفيتو)": حيث اعتبر أن لاعبو حق النقض هم لاعبون إما بشكل فردي أو جماعي. ويتطلب موافقتهم لتغيير الوضع الراهن[1]. ويعرّف تسيبليس "لاعب الفيتو" بأنه "الشخص الذي يملك القدرة على منع تغيير الوضع الراهن". وعلاوة على ذلك، يتطلب تغيير الوضع الراهن قراراً بالإجماع من جانب جميع لاعبي الفيتو. وتتلخص إحدى الحجج الرئيسية التي يسوقها هذا المنهج في أنه إذا كان لدى أي من لاعبي الفيتو حوافز لمنع تغيير الوضع الراهن، فإن الوضع الراهن سوف يسود[2].

وفي هذه الدراسة ووفقاً لتطبيق منهج لاعب الفيتو فإن لاعب الفيتو تمثله الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تسعى من خلال استخدامها للفيتو ضد مشاريع القوانين التي تكون في صالح الفلسطينيين وضد إسرائيل، أن تبقي على الوضع الراهن كما هو. فوفقاً للمنهج تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على منع أي تغيير للوضع الراهن في القدس، فهي تحرص على منع أي مشروع قرار يدين إسرائيل في انتهاكاتها التي تمارسها بحق القدس.

لاحقاً أصبح لأعب حق النقض الفيتو منهجاً من مناهج النظم السياسية، ووفق هذا المنهج يعتبر لاعب الفيتو ممثلاً سياسياً لديه القدرة على رفض مشروع قرار حتى لو وافقت عليه أغلبية. وهذا المنهج هو الأنسب لهذه الدراسة حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي لاعب الفيتو تستخدم حق النقض الفيتو ضد أي مشروع قرار في مجلس الأمن الذي لا يتلاءم معها حتى لو وافقت عليه الأغلبية في مجلس الأمن، وهي وفقاً لذلك تحدث تغييراً في السياسة الدولية.

المبحث الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

سيتناول هذا المحور الإطار النظري الذي استندت عليه هذه الدراسة كي يساعد في الإجابة على تساؤل الدراسة الرئيس والأسئلة الفرعية، لذلك فمن أجل التعرف على نتائج استخدام الولايات المتحدة حق النقض الفيتو، كان لا بد في البداية من التعرف على ماهية مفهوم حق النقض الفيتو والتعرف على الأساس القانوني الذي يعتمده. لذا سيعالج هذا الفصل مفهوم حق النقض الفيتو والأساس القانوني له وكذلك تقويم هذا الحق، كما سيتناول الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

المطلب الأول: حق النقض (الفيتو)

---

[1] Tsebelis, George (July 1995) Decision Making in Political Systems: Veto Players in Presidentialism, Parliamentarism, Multicameralism and Multipartyism. **British Journal of Political Science**. 25(3): 289 - 325.

[2] Wirkola, E. R. H. (2010). Reform of the UN Security Council and veto player theory (**Master's thesis**, University of Oslo).

اعتمدت الدراسة على مفاهيم عديدة، التي يمكن الاستدلال عليها من عنوانها، إلا أن المفهوم الأساسي فيها الذي يحتاج إلى توضيح هو حق النقض الفيتو، وسيتم توضيحه تالياً.

الحق الذي منحته المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة إلى الدول الخمسة الدائمة العضوية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والصين، بالاعتراض على أي مشروع قرار يقدم إلى مجلس الأمن دون إبداء أسباب الاعتراض حتى لو وافقت عليه بقية الدول الأعضاء[1].

ويعرّف الباحثان إجرائياً في هذه الدراسة مفهوم حق النقض الفيتو بأنه الحق الذي منحته المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة للولايات المتحدة الأمريكية، بالاعتراض على مشاريع القرارات المعروضة على مجلس الأمن حول قضايا بخصوص أمور متعلقة بالقدس.

الفرع الأول : تعريف مفهوم حق النقض (الفيتو)

يُعرَّف حق النقض (الفيتو) من الناحية اللغوية بأنه لفظ لاتيني يعني *أنا لا أسمح* أو *أنا أمنع* . ويُقصد به صلاحية إسقاط أي مشروع قانون أو قرار مقترح ومنع تمريره، أي الاعتراض من قبل شخص أو جهة على إصدار تشريع مطروح. وقد منحت بعض الدساتير هذا الحق للملوك والرؤساء؛ فالدستور الإنجليزي أقرّ للملك هذه الصلاحية، كما خوّل الدستور الأمريكي الرئيس حق الاعتراض على مشروعات القوانين التي يقرّها الكونغرس. ويُعد الفيتو مظهراً من مظاهر القوة، لما يتيحه من قدرة على وقف النتائج غير المرغوب فيها. وغالباً ما تكون هذه القدرة بيد طرف واحد، وإن كان من الممكن أن يتعاون أكثر من فاعل في ممارسة فيتو مشترك. كما تُكتسب ممارسة الفيتو صفة الشرعية عندما يُنص عليه صراحة في القوانين الداخلية أو في القواعد والمواثيق الدولية[2].

إذا كان المعنى اللغوي لحق النقض (الفيتو) في أصله اللاتيني يدل على *عدم السماح* أو *منع تمرير* أي مشروع قرار مقترح، فإن فقهاء القانون قدّموا له تعريفاً أكثر تحديداً من منظور قانوني. فمن زاوية القانون الدولي يُعرَّف الفيتو بأنه حق الاعتراض الذي تمارسه إحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن عند التصويت على أي مشروع قرار يتعلق بالمسائل الموضوعية (الجوهرية)، دون أن يمتد إلى المسائل الإجرائية، ودون إلزام الدولة المعترِضة بتقديم أسباب لاعتراضها. كما أُقرّ هذا النظام في آلية التصويت داخل مجلس الأمن بهدف تشجيع الدول الكبرى الأكثر تأثيراً في العلاقات الدولية على الانخراط في منظمة الأمم المتحدة والمشاركة فيها عقب الحرب العالمية الثانية[3].

---

[1] منصور، نزيه (2009) حق النقض (الفيتو) ودوره في تحقيق السلم والأمن الدوليين. بيروت: دار الكتب العلمية.

[2] الغنيمي، محمد (2001) التنظيم الدولي. الإسكندرية: منشأة المعارف.

[3] شلبي، إبراهيم (2004) دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

لم يتم استخدم حق النقض الفيتو إلا مع نشأة الأمم المتحدة عام 1945[1] ، فمنذ ذلك الحين أصبح مفهوم متعارفاً عليه. يُمارَس حق النقض (الفيتو) حصراً من قبل الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وهم: روسيا، الصين، المملكة المتحدة، فرنسا، والولايات المتحدة. وتمتلك هذه الدول صلاحية الاعتراض على أي مشروع قرار يُطرح للتصويت داخل المجلس؛ إذ يكفي اعتراض دولة واحدة منها لإسقاط القرار ومنع اعتماده، حتى لو حاز موافقة جميع الأعضاء الآخرين[2].

اعتراض دولة من الدول الدائمة العضوية على أي مشروع قرار حتى لو وافق عليه جميع الأعضاء يعتبره عدد من فقهاء القانون أمراً غير عادل ويتم وصفه بأنه "ليس مجرد اعتراض على مشروع القرار المعروض أمام مجلس الأمن فحسب بل هو إسقاط للقرار"[3]. ويعتقد آخرون أن حق النقض الفيتو يضعف من النزاهة والموضوعية لقرارات مجلس الأمن[4]. كما يجد آخرون أن حق النقض يتناقض مع القواعد الأساسية التي تشترطها النظم الديمقراطية. من المبررات المطروحة لتناقض هذا الحق القواعد الأساسية للنظم الديمقراطية أن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لم تنتخب لعضوية هذا المجلس بصورة ديمقراطية، كما أنها لا تصوت على القرارات بنظام الأغلبية المعروف .

رغم كل هذه الانتقادات الموجهة لحق النقض الفيتو، فقد ظهرت في السنوات العشر الأخيرة آراء تطالب بتعديل ميثاق الأمم المتحدة من خلال زيادة أعضاء مجلس الأمن الدائمين دون المساس بحق النقض بإضافة دول أخرى مقترحة كاليابان وألمانيا والبرازيل[5].

توجد آراء أخرى تنادي بتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن لتشمل دولاً من قارتي أفريقيا وأمريكا الجنوبية. كما تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية تقدّمت بمطالب تسعى من خلالها إلى الحصول على ثلاثة مقاعد في مجلس الأمن، منها مقعد دائم ومقعدان غير دائمين، بما يتناسب مع حجمها السكاني. وفي السياق ذاته، برزت آراء تدعو إلى وضع ضوابط تحدّ من إساءة استخدام حق النقض، لما يترتب عليه من تكريس لعدم المساواة، وإلحاق الظلم بالآخرين، والسيطرة على مقدرات العالم[6]. كما ظهرت اتجاهات

---

[1] غنيم، عبد الرحمن (2018) آلية استخدام حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن من منظور القانون الدولي. مجلة القانون والفقه الدولي. (71): 113-127.

[2] الفتلاوي، سهيل (2010) موسوعة المنظمات الدولية: نظرية المنظمة الدولية. الجزء الأول. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

[3] شهاب، مفيد (2005) المنظمات الدولية. بيروت: دار النهضة العربية.

[4] عبد الحميد، محمد، والدقاق، محمد (2004). التنظيم الدولي. الإسكندرية: منشأة المعارف.

[5] الخزرجي، ثامر (2009) العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات. عمان: دار مجدلاوي للنشر.

[6] العيساوي، محمد حسين (2012) حق النقض الفيتو في مجلس الأمن: دراسة من منظور القانون الدولي. مجلة أهل البيت. (11): 235 – 253.

أخرى تطالب بتعديل حق الفيتو أو إلغائه كلياً، واستبداله بنظام تصويت أكثر شفافية وديمقراطية في مجلس الأمن. ولتعميق الفهم بمفهوم حق النقض (الفيتو)، يصبح من الضروري توضيح أساسه القانوني.

الفرع الثاني: الأساس القانوني لحق النقض الفيتو

حاول كثير من الفقهاء القانونيين معالجة الأساس القانوني لحق النقض الفيتو، وبيان ما هو الأساس الذي حصلت من خلاله الدول الدائمة العضوية على هذا الحق دون غيرها، وأجمعت غالبية الدراسات أن الأساسي القانوني لحق النقض الفيتي جاء بموجب صفقة سياسية بين الدول الكبرى، ولم يكن للدول الصغرى أي دور في هذه الصفقة.

هذه الصفقة السياسية بين الدول العظمى ظهرت كأساس قانوني لحق النقض الفيتو من خلال ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن أن يتم استكشافها بوضوح من خلال شكل نظام التصويت في مجلس الأمن الذي تم اعتماده في ميثاق الأمم المتحدة. واعتبر نظام التصويت في ميثاق الأمم المتحدة هو الأساس القانوني لحق النقض الفيتو، الذي تجسده المادة 27 من الميثاق. اقترحت نص المادة الولايات المتحدة الأمريكية وتطابق موقف بريطانيا مع هذا الطرح.

يُعدّ نظام التصويت في مجلس الأمن من أكثر القضايا تعقيداً التي واجهت الأمم المتحدة أثناء صياغة ميثاقها. فقد طُرحت هذه المسألة في مؤتمر دمبارتون أوكس عام 1944، لكنها ظلت محل خلاف ولم يُحسم أمرها آنذاك. واستمر التعليق حتى انعقاد مؤتمر يالطا عام 1945، الذي جمع الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، والزعيم السوفيتي جوزيف ستالين. وخلال المؤتمر قدّم روزفلت مقترحاً حظي بتأييد ستالين وتشرشل، ثم قبلت به الصين لاحقاً. وقد انعكس هذا المقترح في الصياغة النهائية للمادة (27) من ميثاق الأمم المتحدة، حتى أصبحت تُعرف بصياغة يالطا[1].

توضح صياغة يالطا للمادة (27) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تُعد الأساس القانوني لحق النقض (الفيتو)، كيفية إجراء التصويت في مجلس الأمن؛ إذ تقرر أن لكل عضو صوتاً واحداً، مع التمييز بين نوعين من القرارات. فالقرارات المتعلقة بالمسائل الإجرائية (غير المهمة) تصدر، وفقاً للفقرة الثانية، بموافقة تسعة أعضاء على الأقل دون تمييز بين أصوات الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. أما القرارات المتعلقة بالمسائل الأخرى ذات الطابع الموضوعي أو المهم، فتصدر وفقاً للفقرة الثالثة بموافقة تسعة أعضاء على الأقل شريطة أن تشمل هذه الموافقة أصوات جميع الأعضاء الدائمين، وهو ما يعني امتلاك كل عضو دائم في المجلس حق النقض على مشروعات القرارات الموضوعية؛ فإذا اعترض عضو دائم واحد، أو اعترض الأعضاء الدائمون مجتمعين، على أي مشروع قرار معروض أمام مجلس الأمن، تعذّر على المجلس إصدار قرار بشأنه، في حين لا يتمتع الأعضاء غير الدائمين بهذا الحق.

[1] الشكري، علي (2008) المنظمات الدولية. بغداد: المكتبة الحيدرية.

أثارت المادة (27) التي تمت صياغتها خلال مؤتمر يالطا جدلاً واسعاً واختلافات حادة في وجهات النظر خلال مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، الذي عُقد عقب مؤتمر يالطا. وأمام اعتراض الدول المشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو على صيغة هذه المادة، لجأت الدول الداعية إلى إصدار ما يمكن اعتباره **مذكرة تفسيرية** لنص المادة (27) من ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945، بهدف توضيح مضمونها وحدود تطبيقها.

ورغم تأكيد الدول الدائمة العضوية على أنها لن تستعمل حق النقض إلا في أضيق الحدود وسيأخذون بعين الاعتبار حقوق الدول الصغرى والدول المظلومة. لكنها لم تلتزم بما تعهدت به ناحية الدول الصغرى والمظلومة، فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها واحدة من الدول الخمسة الدائمة العضوية اللجوء إلى الأساس القانوني الذي يعطيها حق النقض الفيتو في ظل هيمنتها على القرار العالمي لصالح إسرائيل ضد الفلسطينيين[1].

الفرع الثالث: تقويم حق النقض الفيتو

تم تخصيص هذا المبحث لتقويم حق النقض الفيتو في مجلس الأمن والذي تم العمل فيه لفترة ليست بالقصيرة استمرت لستين سنة ونيف، ويقصد بتقويم حق النقد الفيتو تبيان إيجابيات وسلبياته بحسب فقهاء القانون الدولي، وفيما يلي يتم توضيح إيجابيات حق النقض الفيتو وسلبياته كما تم تداولها:

1. **الايجابيات**

دافع بعض فقهاء القانون عن حق النقض الفيتو ووجدوا أن له عدداً من الإيجابيات من بينها:

أ. إن تمتع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بحق النقض (الفيتو) يجعل أي مشروع قرار يهدف إلى التدخل أو استخدام القوة ضد أي دولة عرضة للإجهاض، إذ يكفي لرفضه أن تستخدم إحدى هذه الدول حقها في النقض.

ب. يُستخدم حق النقض (الفيتو) بوصفه وسيلة لحماية الدول الصغرى وضمان استقلالها وسيادتها؛ إذ يُعدّ من جهة صمام أمان للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن لإسقاط مشروعات القرارات التي تتعارض مع مصالحها، ومن جهة أخرى يُمثل أداة لحماية مصالح حلفائها من الدول التي لا تمتلك هذا الحق، بحيث تكون تلك الدول بمنأى عن أي قرار قد يصدره مجلس الأمن ضدها.

2. **السلبيات**

إن كان هناك من يدافع عن حق النقض الفيتو وعن إيجابياته، فإن الغالبية العظمى من فقهاء القانون هاجموا حق النقض الفيتو، ووجدوا له سلبيات عديدة يمكن تلخيصها بالتالي:

[1] عبد الرحمن، أسامة (2015) العرب والأمم المتحدة. القاهرة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع.

أ. استخدمت بعض الدول العظمى حق النقض الفيتو كالولايات المتحدة كأداة لتقوية نفوذها وسيطرتها على العالم وبالتالي تقويض السلم والأمن الدوليين .

ب. استخدام الدول العظمى حق النقض الفيتو ساهم في التأثير على مبدأ المساواة بين الدول[1].

ت. أسهم الاستخدام الواسع لحق النقض (الفيتو) من قبل الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في إضعاف مصداقية المجلس بوصفه الجهاز الرئيس في الأمم المتحدة، كما قوض قدرته على الاضطلاع بمهامه المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين. وخلال السنوات الأخيرة، استخدمت الولايات المتحدة هذا الحق بصورة متكررة لحماية الحكومة الإسرائيلية من الانتقادات الدولية أو لإفشال محاولات تقييد أعمال الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة[2].

ث. بالغت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن في التعسف باستخدام حق النقض (الفيتو) بما يتعارض مع إرادة الشعوب المغلوبة والضعيفة والفقيرة، الأمر الذي أدى إلى إهدار مصالحها وحرمان بعضها من الاستقلال ومن استعادة حقه في تقرير المصير. كما حُرم البعض الآخر من استرجاع أوطانه من الاستعمار أو من مواجهة السيطرة بالقوة التي مارستها أنظمة عنصرية، كما هو الحال في فلسطين، وقبلها جنوب إفريقيا وناميبيا وغيرها[3].

ج. يُعدّ منح حق النقض (الفيتو) للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وحرمان سائر الدول منه انتهاكاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالمساواة بين الدول بوجه عام، كما يُعد إخلالاً بالمبادئ التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة بوجه خاص، ولا سيما ما نصّت عليه المادة (2) الفقرة (1) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تؤكد أن الأمم المتحدة تقوم على أساس المساواة في السيادة بين جميع أعضائها استخدام حق النقض الفيتو من الدول العظمى يكون على أساس ازدواجية المعايير، حيث يتم استخدام حق النقض لفرض عقوبات ضد دول، ويمنع استخدام الفيتو لفرضها على دول أخرى. فمجلس الأمن وباعتباره الجهاز المسئول عن حفظ السلم والأمن الدوليين يقوم بفرض عقوبات اقتصادية أو التدخل العسكري المباشر في بعض الأحيان حيال الدول ولا يقوم بذات الشيء ضد دول أخرى ترتكب انتهاكات.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة

---

[1] مبروك، جنيدي (2017) أثر حق النقض الفيتو على مبدأ المساواة. مجلة المفكر . كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر. (16): 201 – 226.

[2] Bozorgmehri, Majid. and Khani, Alireza (2011). Palestinian issue and the Security Council of UN: use of veto prevents the establishment of international peace. Geopolitics quaterly. 7(4): 78-99.

[3] Okhovat, Sahar (2012). The United Nations Security Council: It's Veto Power and Its Reform. CPACS Working Paper No. 15/1. The University of Sydney.The centre of peace and conflicts studies. Australia.

هناك مجموعة من الدراسات الحديثة التي عالجت حق النقض الفيتو، وتالياً سيتم مراجعتها وفق تصنيفها إلى الأدبيات حسب اللغة المستخدمة فيها مع الأخذ بعين الاعتبار بذات الوقت مراجعتها وفق ترتيبها الزمني من الأحدث للأقدم.

الفرع الأول : الدراسات العربية

عالجت العديد من الدراسات العربية حق النقض الفيتو من بينها:

- **دراسة (عبد القادر، 2021) بعنوان: استخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي: إساءة الممارسة وضرورة الإصلاح**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إساءة استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، وبيان الحاجة الملحّة إلى إصلاحه. وقد خلصت الدراسة إلى أنه، نتيجة لاستمرار استخدام هذا الحق على مدى سنوات طويلة، لم تعرف الأمم المتحدة مبدأً أثار جدلاً ونقاشاً واسعاً مثل مبدأ الفيتو، وذلك بسبب إساءة استعماله من قبل الدول دائمة العضوية، والانحراف به لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها الخاصة. وقد أسهم ذلك في إدخال مجلس الأمن في حالة من الشلل خلال فترات عديدة، وأدّى إلى عجزه عن أداء المهام المنوطة به في حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو ما دفع العديد من الدول والخبراء والمختصين إلى المطالبة بضرورة إصلاح مجلس الأمن، ولا سيما ما يتعلق بحق الاعتراض.

- **دراسة (غنيم، 2018) بعنوان: آلية استخدام حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن من منظور القانون الدولي**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الآلية التي يتم خلالها استخدام حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن وذلك من منظور القانون الدولي ونظام التصويت المتبع وفق ميثاق الأمم المتحدة. وأهم ما توصلت إليه الدراسة أنه نتيجة امتناع أو تغيب عضو دائم عن التصويت في مجلس الأمن تتضرر عملية التصويت في مجلس الأمن.

- **دراسة (مبروك، 2017) بعنوان: أثر حق النقض الفيتو على مبدأ المساواة**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير حق النقض الفيتو على مبدأ المساواة في القانون الدولي. وأهم ما توصلت له هذه الدراسة إلى أن حق النقض الفيتو يؤثر سلباً على مبدأ المساواة الذي يعتبر من المبادىء الأساسية التي تكتسب أهمية بالغة في القانون الدولي العام، لأنه يعتبر ملازماً لفكرة السيادة، كما تم التوصل إلى أن حق النقض الفيتو يتعارض مع المادة 1/2 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على مبدأ السيادة بين جميع الدول الأعضاء.

- **دراسة (نهائيلي، 2017) بعنوان: انعكاسات التعسف في استخدامات حق الفيتو على السلم والأمن الدوليين**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاسات التعسف في استخدام حق النقض (الفيتو) على السلم والأمن الدوليين. وقد خلصت إلى أن الظروف التاريخية التي وُضع فيها ميثاق الأمم المتحدة كانت ظروف حرب، الأمر الذي كرّس في بعض بنوده منطق المنتصر؛ إذ استأثرت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بمقاعد دائمة في مجلس الأمن. كما توصلت الدراسة إلى أن الدول دائمة العضوية، بوصفها المالكة لحق الفيتو، قد أساءت استخدام هذا الحق ووسّعت نطاق توظيفه بما أعاق صدور العديد من القرارات المهمة، وأدخل المجلس في مناسبات متكررة في حالة من الانسداد. وقد انعكس ذلك سلباً على قدرة المجلس في معالجة عدد من القضايا والأزمات الدولية الملتهبة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

- **دراسة (القحواش، 2015) بعنوان: تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي: قضية فلسطين أنموذجاً**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي وبخاصة على القضية الفلسطينية. واعتمدت الدراسة لتحقيق هذا الهدف المنهج التاريخي في محاولة للسعي وراء الحقائق التاريخية والسياسية المتعلقة بقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالقضية الفلسطينية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لاستخدام حق النقض الفيتو على قرارات مجلس الأمن خاصة فيما يتعلق بالقرارات التي تخص القضية الفلسطينية. ومن الدلائل التي قدمتها الدراسة على ذلك استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو ضد حق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، حيث استخدمت أمريكا حق النقض (الفيتو) ضد الفلسطينيين عشرات المرات. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة لا بد من إعادة النظر في آليات عمل مجلس الأمن وإصلاح منظومة الموافقة على القرارات التي صدرها من خلال تقليص صلاحيات الدول الدائمة العضوية فيما يتعلق بحق النقض الفيتو.

- **دراسة (العيساوي، 2012) بعنوان: حق النقض الفيتو في مجلس الأمن، دراسة من منظور القانون الدولي**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن من منظور القانون الدولي. وأشارت إلى أن مؤسسي منظمة الأمم المتحدة اقتبسوا العديد من الهياكل والمؤسسات التي كانت قائمة في عصبة الأمم، وفي مقدمتها مجلس العصبة؛ لذلك أنشؤوا في إطار الأمم المتحدة جهازاً مماثلاً حمل اسم "مجلس الأمن". وبهدف تمكين هذا المجلس من تحقيق أهدافه الأساسية وبلوغ غاياته الرئيسة، منح ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن صلاحية إصدار قرارات ملزمة، وكذلك حق التدخل في المنازعات الدولية بغض النظر عن موافقة أو اعتراض الدول المتنازعة.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تدخل مجلس الأمن من خلال حق النقض الفيتو من ازداد في الفترة الأخيرة وسبب كثير من المشاكل الدولية، لأنه تخطى صلاحياته الممنوحة له في ميثاق منظمة

الأمم المتحدة. كما توصلت إلى أن ذلك سبباً وجيهاً بأن تستمر مطالبة أغلبية أعضاء المجتمع الدولي بضرورة إصلاح مجلس الأمن بما فـي ذلك نظام التصويت وبالذات حق النقض الفيتو.

الفرع الثاني : الدراسات الأجنبية

بالإضافة لمراجعة الدراسات العربية التي تناولت حق النقض الفيتو سيتم تالياً مراجعة عدد من الدراسات الأجنبية التي تناولت هذا الحق من بينها:

-دراسة **(Okhovat, 2012) بعنوان: مجلس الأمن الدولي ما بين حق الفيتو والإصلاح**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز الانتقادات الموجهة إلى مجلس الأمن بشأن استخدام حق النقض (الفيتو). وقد توصلت إلى أن معظم هذه الانتقادات تمحورت حول **الطابع الانتقائي** للمجلس و**ازدواجية المعايير** في قراراته، إضافة إلى طبيعته **غير الديمقراطية** التي يتجلى أبرز مظاهرها في امتلاك الدول دائمة العضوية لحق الفيتو. كما خلصت الدراسة إلى أن استخدام الدول الخمس الدائمة العضوية—الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين—لهذا الحق لا يتم غالباً إلا بما ينسجم مع مصالح كل دولة منها. واستعرضت الدراسة عدداً من مشاريع القرارات التي أُحبطت باستخدام الفيتو خلال العشرين عاماً الماضية، وتبيّن أن حق النقض استُخدم ضد قرارات مجلس الأمن أربعاً وعشرين مرة، كانت الولايات المتحدة مسؤولة عن خمسة عشر منها لحماية الكيان الصهيوني.

-دراسة **(Khani & Bozorghehri, 2011) بعنوان: القضية الفلسطينية ومجلس الأمن الدولي: استخدام حق النقض الفيتو يمنع تحقيق السلام الدولي**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور قرارات مجلس الأمن في القضية الفلسطينية، وقد بيّنت نتائجها أن المجلس أخفق في التوصل إلى حل جذري لهذه القضية رغم صدور العديد من القرارات المتعلقة بها، ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى وجود حق النقض (الفيتو) وما يترتب عليه من تعطيل لتنفيذ القرارات أو إجهاضها.

الفرع الثالث : التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ونتائجها، يتبين أنها تشابهت مع الدراسة الحالية في تناولها لحق النقض الفيتو وتداعياته السلبية على جوانب عدة، مثل دراسة (Okhovat, 2012) التي تناولت ازدواجية المعايير في استخدام حق النقض الفيتو. ودراسة (العيساوي، 2012) في استخدام حق النقض الفيتو من منظور القانون الدولي، ودراسة (Khani & Bozorghehri, 2011) ودراسة (القحواش، 2015). اللتان عالجتا استخدام حق النقض الفيتو ضد القضية الفلسطينية بشكل عام دراسة بينما اختصت هذه الدراسة بتناول أثر حق النقض الفيتو الذي استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية بحق القدس.

غالبية الدراسات السابقة لم تحدد المنهج الذي استخدمته فيما أن من حدد المنهج الذي سيستخدمه فغالباً كان المنهج التاريخي كدراسة (القحواش، 2015) بينما اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها استخدمت منهج لاعب الفيتو وهو إحدى مناهج النظم السياسية المقارنة.

استفادت الدراسة من الدراسات السابقة، في طريقة تناولها لحق النقد الفيتو وكذلك في تعزيز الدراسة الحالية بالأدبيات السابقة والإطار النظري.

باستعراض ما تم الحصول عليه من دراسات سابقة ومن خلال قراءة أدبيات الموضوع فيما يتعلق بشأن قضية القدس، ودور حق الفيتو وانعكاساته على مسار قضية القدس والاستيطان فيها ومحاولة تهويدها وتغيير واقعها، وتأتي هذه الدراسة متميزة عن سابقاتها في أنها ستعتمد على إجراء خاص وهو الاطلاع على قرارات الفيتو الأصلية التي تم استخدامها ضد العديد من قرارات المشاريع التي تم عرضها على مجلس الأمن، وذلك بالرجوع إلى موقع الأمم المتحدة.

المبحث الثاني : استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو وتأثيره على القدس

من أجل استكشاف التداعيات السلبية على قضية القدس الناجمة عن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو ضد مشاريع القرارات المتعلقة بها، لا بد من معالجة تداعيات استخدام الولايات المتحدة الأمريكيـة حق النقض الفيتو على تهويد القدس (تغيير وضع القدس)، ومعالجة تداعيـات استخدام الولايـات المتحدة الأمريكيـة حق النقض الفيتو علـى دعم الاستيطان في القدس. كذلك لا بد من توضيح تداعيـات استخدام الولايات المتحدة الأمريكيـة الفيتو لحماية الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين. لذلك جاء هذ الفصل ضمن ثلاثة عناوين رئيسية وهي استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو وتأثيره على تهويد القدس (تغيير وضع القدس). والثاني استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو وتأثيره على دعم الاستيطان في القدس. والثالث استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو لحماية الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين.

المطلب الأول : استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو وتأثيره على تهويد القدس (تغيير وضع القدس)

من خلال الاطلاع على وثائق الأمم المتحدة وبالاستناد إلى منهج لاعب الفيتو، تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية، استخدمت حق النقض الفيتو ضد مشرعي قرار كانا يهدفان إلى عدم تغيير طابع القدس، وتاريخ مشروع القرار الأول كان في 25/3/1976، والثاني بتاريخ 18/12/2017. ملخص مشاريع القرارات التي هدفت إلى عدم تغيير طابع القدس يوضحها جدول (1) التالي:

جدول 1: تداعيات الفيتو الأمريكي على تغيير طابع مدينة القدس

الرقم	رقم مشروع القرار	تاريخ الفيتو	مضمون مشروع القرار
.1	S/12022	25/3/1976	مشروع قرار يدعو إسرائيل إلى الامتناع من أية أعمال وسياسات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس؛ وإلغاء الإجراءات المتخذة في هذا الاتجاه.
.2	S/2017/1060	18/12/2017	مشروع قرار يوكد أن أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغير طابع مدينة القدس الشريف أو وضعها أو تركيبتها الديموغرافية ليس لها أي أثر قانوني؛ وذلك عقب قرار دونالد تراب نقل السفارة الأمريكية للقدس ويدعو جميع الدول بهذا الصدد إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس. مشروع قرار قدمته مصر بشأن وضع القدس وحصل على 14 صوتًا مؤيدًا لكن الولايات المتحدة رفضته.

الفرع الأول: مشروع قرار مجلس أمن رقم S/12022

من خلال الاطلاع على مشروع قرار مجلس الأمن رقم رقم S/12022 يتضح أن الذي قدّم مشروع القرار هي بنين وغينيا وباكستان وبنما وتنزانيا وذلك بتاريخ 1976/3/25. وقد بدأ مشروع القرار بالقلق البالغ إزا الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الطابع المادي والثقافي والديموغرافي والديني لمدينة القدس.

وأكد مشروع القرار على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب. وطالب مشروع القرار إسرائيل بإلغاء جميع الإجراءات المتخذة بالفعل، كما طالبها أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء آخر من شأنه تغيير وضع مدينة القدس.

كما أكد مشروع القرار على أن إسرائيل مستمرة في سياستها الهادفة إلى تغيير الطابع المادي والثقافي والديموغرافي والديني لمدينة القدس. ونوه مشروع القرار إلى أسفه عن عدم التزام إسرائيل في وضع حد لأعمال وسياسات النزعة لتغيير مكانة مدينة القدس وإلغاء الإجراءات بالفعل لهذا الغرض؛ ودعا مشروع القرار إسرائيل إلى احترام ودعم حرمة القدس. ويرى بضرورة اهتمام مجلس الأمن بالاجتماع مرة أخرى إذا اقتضت الظروف ذلك[1].

[1] Security Council Draft Resolution No. S/12022 (25/3/1976) Benin, Guyana, Pakistan, Panama and United Republic of Tanzania: draft resolution, UN retrieved from: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n76/061/43/pdf/n7606143.pdf

رغم تصويت الغالبيّة في مجلس الأمن لصالح مشروع قرار إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق النقض الفيتو ضد مشروع القرار. الأمر الذي يعني أن مشروع القرار لم يصبح قراراً صادراً عن مجلس الأمن، وهو ما يعني كذلك وفق منهج لاعب الفيتو أن الولايات المتحدة باستخدامها حق النقض فقد كان لهذا الاستخدام تداعيات على حماية إسرائيل في تغيير طابع القدس، تتمثل في:

1. حماية إسرائيل أن تستمر في جميع إجراءتها آخر لتغيير وضع مدينة القدس.
2. حماية إسرائيل أن تستمر في سياستها الهادفة إلى تغيير المادي والثقافي والديموغرافي والديني طابع مدينة القدس.
3. حماية إسرائيل لانتهاك حرمة القدس.

الفرع الثاني : مشروع قرار مجلس أمن رقم S/2017/1060

قدمت مصر مشروع قرار مجلس مشروع قرار مجلس أمن رقم S/2017/1060 بتاريخ 2017/12/18. وأكد مشروع القرار على القرارات السابقة لمجلس الأمن ذات الصلة بالقضية الفلسطينية وهي 242 لعام (1967)،252 لعام (1968)، 267 لعام (1969)، 298 لعام (1971)، 338 لعام (1973)، 446 لعام (1979)، 465 لعام (1980)، 476 لعام (1980)، 478 لعام (1980) و2334 لعام (2016). وأكد القرار من جديد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة والأخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص لمدينة القدس المقدسة.

كما أكد على الحاجة إلى حماية الأبعاد الثقافية للمدينة. بالإضافة إلى تأكيده على أن قضية القدس هي مسألة من مسائل الوضع النهائي التي يتعين حلها من خلالها المفاوضات وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأعرب مشروع القرار عن الأسف إزاء القرارات الأخيرة المتعلقة بالوضع حول القدس، وأكد أن أي قرارات وأفعال يُزعم أنها غيرت الطابع أو الوضع أو التكوين الديموغرافي لمدينة القدس المقدسة ليس لها أثر قانوني. وهي باطلة ويجب إلغاؤها.

ودعا مشروع القرار جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء البعثات الدبلوماسية في القدس الشريف عملاً بقرار مجلس الأمن 478 (1980)؛ كما طالب جميع الدول بالامتثال لقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بمدينة القدس الشريف، وعدم الاعتراف بأي إجراءات تتعارض مع تلك القرارات.

رغم تصويت الغالبيّة في مجلس الأمن لصالح مشروع القرار (14 صوتاً) إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق النقض الفيتو ضده. الأمر الذي يعني أن مشروع القرار لم يصبح قراراً صادراً عن مجلس الأمن، وهو ما يعني كذلك وفق منهج لاعب الفيتو أن الولايات المتحدة باستخدامها حق النقض فقد كان لهذا الاستخدام تداعيات على حماية إسرائيل في تغيير طابع القدس، تتمثل في:

1. حماية إسرائيل في عدم اعتبار الوضع الخاص لمدينة القدس المقدسة والسماح لها بالاعتداء على الأبعاد الثقافية للمدينة.

2. حماية إسرائيل في الاستمرار في إجراءاتها لتغيير الطابع أو الوضع أو التكوين الديموغرافي لمدينة القدس المقدسة دون أن تتعرض لمسؤولية قانونية من مجلس الأمن.
3. دعم الدول التي تريد إنشاء الدول بعثاتها الدبلوماسية في القدس الشريف.

المطلب الثاني : استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو وتأثيره على دعم الاستيطان في القدس

من خلال الاطلاع على وثائق الأمم المتحدة تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية، استخدمت حق النقض الفيتو ضد ثلاث مشاريع قرارات كانت تهدف إلى زيادة الاستيطان الإسرائيلي في القدس، وتاريخ مشروع القرار الأول بتاريخ 17/5/1995، والثاني بتاريخ 21/3/1997 والثالث بتاريخ 2011/2/18. وجدول (2) يوضح ملخص مشاريع القرارات التي هدفت إلى عدم زيادة الاستيطان الإسرائيلي في القدس. لكن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق النقض الفيتو مما كان له تداعيات على دعم إسرائيل في زيادة الاستيطان في القدس.

جدول 2: تداعيات الفيتو الأمريكي على الاستيطان في القدس

الرقم	رقم مشروع القرار	تاريخ الفيتو	مضمون مشروع القرار
1	S/1995/394	17/5/1995	مشروع قرار يعتبر مصادرة الأراضي في القدس الشرقية إجراء باطل؛ ويطالب بإلغاء قرارات المصادرة؛ ويدعو إسرائيل إلى الامتناع عن مثل هذا الاجراء في المستقبل.
2	S/1997/241	21/3/1997	مشروع قرار قدمته مصر وقطر بشأن وقف الاستيطان في القدس (وقف البناء في مستوطنة جبل أبو غنيم (Har Homa) في القدس الشرقية.
3	S/2011/24	18/2/2011	مشروع قرار يدين عمليات الاستيطان منذ عام 1967 في الضفة الغربية والقدس، ويدعو إسرائيل إلى وقف الأنشطة الاستيطانية.

الفرع الأول : مشروع قرار مجلس أمن رقم، S/1995/394

مشروع قرار مجلس أمن رقم، S/1995/394 قدمته أندونيسا، بتسونا، رواندا، عمان، نيجيريا، هندوراس 1995/5/17. وأكد مشروع القرار على القرارات السابقة بشأن وضع القدس بما فيها القرارات 252 عام (1968) و267 عام (1969) و271 عام (1969) و476 عام (1980) و478 عام (1980) و672 عام (1990)، وأعرب مشروع القرار عن قلقه إزاء الإعلان الأخير عن نزع سملكية 53 هكتارا من الأراضي في القدس الشرقية. وأعاد التأكيد على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967 بما في ذلك القدس.

أشار مشروع القرار إلى التأثير السلبي للمصادرة المذكورة أعلاه على عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد في أكتوبر 1991 على أساس قراري مجلس الأمن 242 عام (1967) و338 عام (1973). وأكد على أن مصادرة إسرائيل الأراضي في القدس الشرقية غير صالحة وينتهك قرارات مجلس الأمن وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة. ودعا مشروع القرار حكومة إسرائيل إلى إلغاء مصادرة الأراضي والامتناع عن مثل هذا العمل في المستقبل. وأكد على أن قضية القدس من المسائل التي تم تأجيلها إلى المرحلة الثانية من عملية السلام[1].

ورغم أن جميع أعضاء مجلس الأمن صوتت لصالح مشروع القرار إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق النقض الفيتو ضد مشروع القرار. الأمر الذي يعني أن مشروع القرار لم يصبح قراراً صادراً عن مجلس الأمن، وهو ما يعني كذلك وفق منهج لاعب الفيتو أن الولايات المتحدة باستخدامها حق النقض فقد كان لهذا الاستخدام تداعيات على حماية إسرائيل بما تقوم بها من الاستيطان في القدس، تتمثل في حماية إسرائيل فيما قامت به من استيطان 53 هكتاراً من الأراضي في القدس الشرقية.

الفرع الثاني : مشروع قرار مجلس أمن رقم، S/1997/241

قدمت كل من مصر وقطر مشروع قرار مجلس أمن رقم، S/1997/241 وذلك بتاريخ 1997/3/21 طالب فيه إسرائيل بالكف عن تشييد مستوطنة جبل أبو غنيم[2].

رغم أن أغلبية أعضاء مجلس الأمن صوتت لصالح مشروع القرار إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق النقض الفيتو ضد مشروع القرار. الأمر الذي يعني أن مشروع القرار لم يصبح قراراً صادراً عن مجلس الأمن، وهو ما يعني كذلك وفق منهج لاعب الفيتو أن الولايات المتحدة باستخدامها حق النقض فقد كان لهذا الاستخدام تداعيات على حماية إسرائيل بما تقوم بها من الاستيطان في القدس، تتمثل في حماية إسرائيل فيما قامت به من بناء مستوطنة حارحوما في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية.

الفرع الثالث : مشروع قرار مجلس أمن رقم، S/2011/24

قدمت مشروع قرار مجلس أمن رقم S/12022 ما يقارب ثمانين دولة منها دولاً عربية وإسلامية وغيرها وذلك بتاريخ 18/2/2011. وأكد على أن كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة الأراضي، بما في ذلك القدس الشرقية غير شرعية وتشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق

---

[1] Security Council Draft Resolution No. S/1995/394 (17/5/1995), Botswana, Honduras, Indonesia, Nigeria, Oman and Rwanda: draft resolution, UN web site, retrievedfrom: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n95/148/18/pdf/n9514818.pdf

[2] Security Council Draft Resolution No. S/1997/241 (21/3/1997), Egypt and Qatar: draft resolution, UN website, retrieved from t: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n97/077/86/pdf/n9707786.pdf

السلام على أساس حل الدولتين. لذلك استنكر مشروع القرار استمرار إسرائيل في الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وطالب أن توقف إسرائيل نشاطاتها الاستيطانية في القدس الشرقية فوراً. وأكد مشروع القرار على أن المستوطنات الإسرائيلية المنشأة في القدس الشرقية منذ عام 1967 غير شرعية[1].

ورغم أن غالبية أعضاء مجلس الأمن صوتت لصالح مشروع القرار إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق النقض الفيتو ضد مشروع القرار. الأمر الذي يعني أن مشروع القرار لم يصبح قراراً صادراً عن مجلس الأمن، وهو ما يعني كذلك أن الولايات المتحدة باستخدامها حق النقض فقد كان لهذا الاستخدام تداعيات على حماية إسرائيل بما تقوم بها من الاستيطان في القدس، تتمثل في:

-حماية المستوطنات الإسرائيلي التي أنشأتها إسرائيل في القدس الشرقية منذ عام 1967.

-حماية إسرائيل في الاستمرار في نشاطاتها الاستيطانية في القدس.

-عدم السماح بأن تكون المستوطنات الإسرائيلية في القدس غير شرعية بموجب قرار يصدر عن مجلس الأمن.

المطلب الثالث : استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو لحماية الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين

من خلال الاطلاع على وثائق الأمم المتحدة وبالاستناد إلى منهج لاعب الفيتو، تبيّن أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق النقض الفيتو ضد مشرعي قرار كانا يهدفان إلى حماية الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين، وتاريخ مشروع القرار الأول كان في 30/1/1986، والثاني بتاريخ 1989/2/17 وجدول (3) التالي يوضح ملخص مشاريع القرارات التي هدفت إلى لحماية الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين. لكن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق النقض الفيتو مما كان له تداعيات لحماية الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين.

جدول 3: تداعيات الفيتو الأمريكي على حماية الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين

الرقم	رقم مشروع القرار	تاريخ الفيتو	مضمون مشروع القرار

[1] Security Council Draft Resolution No. S/2011/24 (18/2/2011) Afghanistan and other countries : draft resolution, UN website retrieved from: https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/IP%20S2011%2024.pdf

.1	S/17769/Rev.1	30/1/1986	مشروع قرار يشجب استمرار رفض إسرائيل الامتثال لقرارات مجلس الأمن؛ ويعرب عن استيائه الشديد من الأعمال الاستفزازية التي انتهكت حرمة الحرم الشريف بالقدس.
.2	S/20463	17/2/1989	مشروع قرار يشجب استمرار إسرائيل في اتباع سياسات وممارسات ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها منذ عام 1967، بما فيها القدس، ويدعو لحماية الفلسطينية من الانتهاكات الإسرائيلية عقب مقتل فلسطينيين في القدس.

الفرع الأول : مشروع قرار مجلس أمن رقم، S/17769/Rev.1

قدمت مشروع قرار مجلس أمن رقم S/17769/Rev.1 غانا ومدغشقر وتوباغو والإمارات العربية المتحدة وترينيداد، والكونغو، وذلك بتاريخ 1986/1/30. وأكد القرار على أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس. ويضع في اعتباره المركز الخاص للقدس، لا سيما ضرورة حماية الأبعاد الروحية والدينية الفريدة للأماكن المقدسة في المدينة والحفاظ عليها. ويؤكد على القرارات المتعلقة بمركز المدينة وطابعها ولا سيما القرار 252 عام (1968)، 267 عام (1969)، 271 عام (1969)، 298 عام (1971).

ويعرب مشروع القرار عن القلق أزاء الأعمال الاستفزازية التي قام بها إسرائيلين ومنهم أعضاء الكنيست التي انتهكت حرمة الحرم الشريف بالقدس. ويطالب إسرائيل أن تراعي قواعد القانون الدولي خاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة وأن تمنع أي تعطيل لقيام المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس بأداء وظائفه المقررة بما في ذلك أي تعاون قد يرغب المجلس في الحصول عليه من البلدان التي فيها أغلبية من السكان المسلمين ومن المجتمعات الإسلامية فيما يتعلق بخططه لصيانة الأماكن الإسلامية المقدسة وترميمها[1].

ورغم أن غالبية أعضاء مجلس الأمن صوتت لصالح مشروع القرار إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق النقض الفيتو ضد مشروع القرار. الأمر الذي يعني أن مشروع القرار لم يصبح قراراً صادراً عن مجلس الأمن، وهو ما يعني كذلك أن الولايات المتحدة باستخدامها حق النقض فقد كان لهذا الاستخدام تداعيات على حماية إسرائيل بما تقوم بها من انتهاكات ضد المقدسات الإسلامي، تتمثل في:

1. حماية إسرائيل فيما يتعلق بتعطيل عمل المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس بأداء وظائفه المقررة فيما يتعلق بخططه لصيانة الأماكن الإسلامية المقدسة وترميمها.

[1] Security Council draft Resolution No. S/17769/Rev.1 (30/1/1986) Congo, Ghana, Madagascar, Trinidad and Tobago and United, Arab Emirates: revised draft resolution, UN website, retrieved from: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n86/026/80/pdf/n8602680.

2. حماية إسرائيل فيما تقوم به من أعمال استفزازية لانتهاك حرمة الحرم الشريف بالقدس.
3. حماية إسرائيل عند عدم مراعاتها لقرارات مجلس الأمن التي أكدت على مركز القدس الخاص لا سيما فيما يتعلق بحماية الأبعاد الروحية والدينية الفريدة للأماكن المقدسة في المدينة والحفاظ عليها

الفرع الثاني : مشروع قرار مجلس أمن رقم، S/20463

مشروع قرار S/20463 قدمته اثيوبيا، الجزائر، السنغال، كولومبيا، ماليزيا، نيبال يوغوسلافيا بتاريخ 17 شباط 1989. ويشجب مشروع القرار استمرار إسرائيل في اتباع سياسات وممارسات ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس. ويضع مشروع القرار في اعتباره الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب، المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والمنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويعرب عن قلقه الشديد بصفة خاصة بشأن التدابير الجديدة التي فرضتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي أدت إلى إصابة ومقتل المزيد من المدنيين الفلسطينيين، ومن بينهم الأطفال. ويرى مشروع القرار أن السياسات والممارسات الراهنة التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما فيها القدس، لا بد وأن تسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة للمساعي التي تبذل من أجل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط [1].

ورغم أن غالبية أعضاء مجلس الأمن صوتت لصالح مشروع القرار إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق النقض الفيتو ضد مشروع القرار. الأمر الذي يعني أن مشروع القرار لم يصبح قراراً صادراً عن مجلس الأمن، وهو ما يعني كذلك وفق منهج لاعب الفيتو أن الولايات المتحدة باستخدامها حق النقض فقد كان لهذا الاستخدام تداعيات على حماية إسرائيل بما تقوم بها من انتهاكات ضد المقدسات الإسلامي والمقدسيين.

المبحث الثاني : النتائج والتوصيات:

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى استكشاف تداعيات استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو على قضية القدس، توصل الباحثان إلى عدة نتائج، تم توضيح ما توصلت إليه الدراسة من نتائج بناء على أسئلتها وفرضياتها وهي مبينة كالتالي:

---

[1] Security Council Draft Resolution No. S/20463 (17/2/1989) Algeria, Colombis, Malaysia, Nepal, Senegal and Yugoslavia draft resolution, UN website, retrieved from: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n89/042/68/pdf/n8904268.pdf

المطلب الأول: نتائج أسئلة الدراسة

سعت هذه الدراسة للإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي وهو ما تداعيات استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو على قضية القدس؟ وكي يتم الإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي سعت الدراسة إلى الإجابة على ثلاثة أسئلة فرعية لتساعد في الإحابة على تساؤل الدراسة، والسؤال الفرعي الأول ما هي تداعيات استخدام الولايات المتحدة الأمريكيـة حق النقض الفيتو على تهويد القدس (تغيير وضع القدس)؟ أما السؤال الفرعي الثاني فهو ما هي تداعيـات استخدام الولايـات المتحدة الأمريكيـة حق النقض الفيتو علـى دعم الاستيطان في القدس؟ والسؤال الفرعي الثالث ما هي تداعيـات استخدام الولايات المتحدة الأمريكيـة الفيتو علـى حمايـة الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين؟ وفيما يلي سيتم توضيح نتائج أسئلة الدراسة:

الفرع الأول : نتائج سؤال الدراسة الرئيس:

أظهرت نتائج سؤال الدراسة الرئيسي وهو: "ما تداعيات استخدام الوليات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو على قضية القدس؟" أنه يوجد تداعيات سلبية ناجمة عن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو على قضية القدس. وتتمثل هذه التداعيات السلبية في الاستمرار في ابتلاع الأراضي الفلسطينية في القدس وبناء المستوطنات ومحاولة تغيير معالم القدس إضافة إلى المغالاة في الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة كل من (مبروك، 2017)، ودراسة (القحواش، 2015)، ودراسة (العيساوي، 2012)، ودراسة (مسلط، 2006)، ودراسة (Bozorghehri & Khani, 2011) بأن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض الفيتو يؤثر على قضية فلسطين وتحقيق السلام، فيما أنها تختلف مع نتائج الدراسات السابقة في أنها ركزت على تداعيات حق النقض الفيتو على قضية القدس بشكل خاص.

الفرع الثاني : نتائج السؤال الفرعي الأول:

أظهرت نتائج السؤال الفرعي الأول: ما هي تداعيات استخدام الولايات المتحدة الأمريكيـة حق النقض الفيتو على تهويد القدس (تغيير طابع القدس)؟ وجود تداعيات سلبية لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو على تغيير طابع القدس تتمثل هذه التداعيات تتمثل في:

1. حماية إسرائيل أن تستمر في سياستها الهادفة إلى تغيير الطابع المادي والثقافي والديموغرافي والدينية لمدينة القدس وتغيير وضعها.
2. حماية إسرائيل بالنسبة لعدم احترامها حرمة القدس.
3. حماية إسرائيل في عدم اعتبار الوضع الخاص لمدينة القدس المقدسة والسماح لها بالاعتداء على الأبعاد الثقافية للمدينة.
4. دعم الدول التي تريد إنشاء الدول بعثاتها الدبلوماسية في القدس الشريف.

تختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة في أنها ركزت على تداعيات حق النقض الفيتو على تهويد القدس (تغيير وضع القدس) بشكل خاص.

الفرع الثالث : نتائج السؤال الفرعي الثاني:

أظهرت نتائج السؤال الفرعي الثاني "ما هي تداعيات استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو على دعم الاستيطان في القدس؟ لوجود تداعيات سلبية ناجمة عن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو في دعم الاستيطان في القدس وتتمثل هذه التداعيات في:

1. حماية إسرائيل بما تقوم بها من الاستيطان في القدس، تتمثل في حماية إسرائيل فيما قامت به من استيطان 53 هكتاراً من الأراضي في القدس الشرقية.
2. حماية إسرائيل فيما قامت به من بناء مستوطنة حارحوما في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية.
3. حماية المستوطنات الإسرائيلية التي أنشأتها إسرائيل في القدس الشرقية منذ عام 1967.
4. حماية إسرائيل في الاستمرار في نشاطاتها الاستيطانية في القدس.
5. عدم السماح بأن تكون المستوطنات الإسرائيلية في القدس غير شرعية بموجب قرار يصدر عن مجلس الأمن.

وتختلف هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة في أنها ركزت على تداعيات حق النقض الفيتو على دعم الاستيطان في القدس بشكل خاص.

الفرع الرابع : نتائج السؤال الفرعي الثالث:

أظهرت نتائج السؤال الفرعي الثالث "ما هي تداعيات استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو على حماية الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين؟ بوجود تداعيات سلبية ناجمة عن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو لحماية الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين، وتتمثل هذه التداعيات في:

1-حماية إسرائيل فيما يتعلق بتعطيل عمل المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس بأداء وظائفه المقررة فيما يتعلق بخططه لصيانة الأماكن الإسلامية المقدسة وترميمها.

2-حماية إسرائيل فيما تقوم به من أعمال استفزازية لانتهاك حرمة الحرم الشريف بالقدس.

3-حماية إسرائيل عند عدم مراعاتها لقرارات مجلس الأمن التي أكدت على مركز القدس الخاص لا سيما فيما يتعلق بحماية الأبعاد الروحية والدينية الفريدة للأماكن المقدسة في المدينة والحفاظ عليها.

تختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة في أنها ركزت على تداعيات حق النقض الفيتو على حماية الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين بشكل خاص.

المطلب الثاني : نتائج فرضيات الدراسة:

يوجد تداعيات سلبية على القدس ناجمة عن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو ضد مشاريع القرارات المتعلقة بها"، إضافة للفرضية الرئيسية الخبرية التي تنطبق منها الدراسة، فإن الدراسة تنطلق من فرضيات فرعية أخرى تساعد في إثبات أو نفي الفرضية الرئيسية، الأولى تفترض وجود تداعيات سلبية على استخدام الولايات المتحدة الأمريكيـة حق النقض الفيتو على تهويد القدس (تغيير وضع القدس). والثانية تفترض وجود تداعيـات سلبية استخدام الولايـات المتحدة الأمريكيـة حق النقض الفيتو علـى دعم الاستيطان في القدس. والثالثة تفترض وجود تداعيـات استخدام الولايات المتحدة الأمريكيـة الفيتو علـى حمايـة الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين. وقد جاءت نتائج فرضيات الدراسة كما يأتي:

الفرع الأول : نتائج الفرضية الرئيسية:

أظهرت نتيجة الدراسة إثبات صحة الفرضية الرئيسية حول وجود تداعيات سلبية على القدس ناجمة عن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو ضد مشاريع القرارات المتعلقة بها. ويعزو الباحثان هذه النتيجة لأن الدول العظمى عندما تستخدم حق النقض الفيتو يكون ذلك على حساب الدول الصغرى، وفي ذلك حماية لإسرائيل ضد فلسطين الخاضعة تحت الاحتلال الإسرائيلي. وذلك يظهر من خلال الواقع إذ تستمر إسرائيل مشاريع استيطان في القدس ومحاولات عديدة لتغيير معالمها، علاوة على الانتهاكات اليومية للأماكن المقدسة في المدينة وأهلها المقدسيين.

الفرع الثاني : نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

أظهرت نتيجة الدراسة إثبات صحة الفرضية الفرعية الأولى توجد تداعيات سلبية ناجمة استخدام الولايات المتحدة الأمريكيـة حق النقض الفيتو على تهويد القدس (تغيير وضع القدس). ويعزو الباحثان هذه النتيجة لأنه عندما تستخدم دولة عظمى الفيتو كالولايات المتحدة فيقع ذلك ظلم على الدول الصغرى، وهذا ما حصل حيث كان لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو ظلم وقع ضد الفلسطينين لصالح إسرائيل التي استمرت في تغيير طابع القدس وتهويدها. حيث منعت المجلس الإسلامي الأعلى في القدس لصيانة الأماكن الإسلامية المقدسة وترميمها. في الوقت الذي تسمح فيه لنفسها بتغيير طابعها الإسلامي وتهويدها.

الفرع الثالث : نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

أظهرت تداعيـات سلبية ناجمة عن استخدام الولايـات المتحدة الأمريكيـة حق النقض الفيتو علـى دعم الاستيطان في القدس". ويعزو الباحثان هذه النتيجة لأن أمريكا منحازة إلى إسرائيل وتغض الطرف عن مشاريعها الاستيطانية في القدس من خلال استخدام حق النقض الفيتو.

الفرع الرابع : نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:

أظهرت نتيجة الدراسة إثبات صحة الفرضية الفرعية الثالثة وجود تداعيات سلبية ناجمة عن استخدام الولايات المتحدة الأمريكيـــة حق النقض الفيتو علـــى حمايـــة الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية والمقدسيين. ويعزو الباحثان هذه النتيجة لأن إسرائيل تخلت عن تطبيق الالتزامات المنصوص عليهـا فـي المواثيق الدوليـــة تجـاه أراضي القدس وأهلها، واستمرت إسرائيل بممارسة سيطرتها كدولة احتلال، واستخدام أوامرها العسكرية، وممارسة القتل والاعتقال لأهالي القدس، دون أن يترتب على ذلك أية مسؤوليات، ودون أن تلتفت منظمة الأمم المتحدة إليها معلنة رفضها أو إقرارها فرض عقوبات على إسرائيل لانتهاكاتها المتلاحقة واختراقاتها لكل القوانين والأعراف الدولية.

خاتمة :

في ضوء ما تناولته هذه الدراسة من تحليل لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) في النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي حول مدينة القدس، يتضح أن هذا الاستخدام كان له آثار سلبية عميقة على مختلف المستويات السياسية والقانونية والإنسانية. فقد أسهم الفيتو الأمريكي في توفير الحماية لإسرائيل، ما أتاح لها الاستمرار في سياسات تهويد القدس، وبناء المستوطنات، وتغيير الطابع المادي والثقافي والديموغرافي والديني للمدينة، فضلاً عن استمرار الانتهاكات بحق المقدسات الإسلامية وسكان القدس. كما أضعف هذا الاستخدام فعالية قرارات مجلس الأمن، خاصة تلك التي أكدت على الوضع القانوني والروحي الخاص لمدينة القدس وضرورة الحفاظ على مقدساتها. وعليه، تؤكد الدراسة أن توظيف الفيتو بهذه الصورة يقوّض فرص تحقيق العدالة الدولية والسلام العادل، ويبرز الحاجة الملحّة إلى إعادة النظر في آليات استخدامه، وفتح المجال أمام دراسات مستقبلية معمّقة تتناول الآثار السلبية للفيتو في دعم سياسات تهويد القدس وانعكاساته على الاستقرار الإقليمي والدولي.

التوصيات والدراسات المستقبلية:

بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، فإن الباحثان يوصي بما يلي:

1. توصي الدراسة ضرورة أن يتنبه صانع القرار السياسي الفلسطيني للتداعيات السلبية لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية بحق النقض الفيتو على قضية القدس.
2. توصي الدراسة الباحثين إجراء مزيد من الدراسات حول استخدام الولايات المتحدة حق النقض الفيتو على قضايا أخرى لم يتم تناولها في هذه الدراسة. كإجراء مزيد من الأبحاث حول سلبيات استخدام الفيتو الأمريكي ضد القدس لدعم إسرائيل في تهويدها بهدف ضمها.
3. ضرورة أن تشدد الدول المتضررة والمظلومة على مطالبها بشأن رفضها استخدام الدول العظمى حق النقض الفيتو ضدها، كي يتم إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة وإصلاحه من خلال إلغاء حق الفيتو.

المصادر والمراجع:

. المراجع باللغة العربية

الخزرجي، ثامر (2009) **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**. عمان: دار مجدلاوي للنشر.

رشيد، عناب (2001) الاستيطان الصهيوني في القدس 1976-1993. الكويت: بيت المقدس للنشر والتوزيع.

الشكري، علي (2008) **المنظمات الدولية**. بغداد: المكتبة الحيدرية.

شلبي، إبراهيم (2004) **دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية**. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

شهاب، مفيد (2005) **المنظمات الدولية**. بيروت: دار النهضة العربية.

عبد الحميد، محمد، والدقاق، محمد (2004). **التنظيم الدولي**. الإسكندرية: منشأة المعارف.

عبد الرحمن، أسامة (2015) **العرب والأمم المتحدة**. القاهرة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع.

العضايلة، عادل (2007) **القدس بوابة الشرق الأوسط للسلام**. عمان: دار الشروق.

الغنيمي، محمد (2001) **التنظيم الدولي**. الإسكندرية: منشأة المعارف.

الفتلاوي، سهيل (2010) **موسوعة المنظمات الدولية: نظرية المنظمة الدولية**. الجزء الأول. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

عبد القادر، مرزق (2021) استخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي: إساءة الممارسة وضرورة الإصلاح. **المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية**. 13(4): 637-656.

العيساوي، محمد حسين (2012) حق النقض الفيتو في مجلس الأمن: دراسة من منظور القانون الدولي. **مجلة أهل البيت**. (11): 235 – 253.

غنيم، عبد الرحمن (2018) آلية استخدام حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن من منظور القانون الدولي. **مجلة القانون والفقه الدولي**. (71): 113-127.

مبروك، جنيدي (2017) أثر حق النقض الفيتو على مبدأ المساواة. **مجلة المفكر** . كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر. (16): 201 – 226.

منصور، نزيه (2009) **حق النقض (الفيتو) ودوره في تحقيق السلم والأمن الدوليين**. بيروت: دار الكتب العلمية.

نهائلي، راجح (2017) انعكاسات التعسف في استخدامات حق الفيتو على السلم والأمن الدوليين. **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**. 10(1): 229 – 250.

القحواش، ناجي (2015) تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي: قضية فلسطين أنموذجاً. **(رسالة ماجستير**. جامعة الشرق الأوسط. عمان).

2. المراجع باللغة الإنحليزية

Blätter, A., & Williams, P. D. (2011). The responsibility not to veto. **Global Responsibility to Protect**, 3(3), 301-322.

Bozorgmehri, Majid. and Khani, Alireza (2011). Palestinian issue and the Security Council of UN: use of veto prevents the establishment of international peace. **Geopolitics quaterly**. 7(4): 78-99.

Malik, J. M. (2005). Security Council reform: China signals its veto. **World Policy Journal**, 22(1), 19-29.

Okhovat, Sahar (2012). The United Nations Security Council: It's Veto Power and Its Reform. **CPACS Working Paper No. 15/1**. The University of Sydney.The centre of peace and conflicts studies. Australia.

Security Council Draft Resolution No. S/12022 (25/3/1976) Benin, Guyana, Pakistan, Panama and United Republic of Tanzania: draft resolution, UN retrieved from: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n76/061/43/pdf/n7606143.pdf

Security Council draft Resolution No. S/17769/Rev.1 (30/1/1986) Congo, Ghana, Madagascar, Trinidad and Tobago and United, Arab Emirates: revised draft resolution, UN website, retrieved from: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n86/026/80/pdf/n8602680.

Security Council Draft Resolution No. S/1995/394 (17/5/1995), Botswana, Honduras, Indonesia, Nigeria, Oman and Rwanda: draft resolution, UN web site, retrieved from: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n95/148/18/pdf/n9514818.pdf

Security Council Draft Resolution No. S/1997/241 (21/3/1997), Egypt and Qatar: draft resolution, UN website, retrieved from t: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n97/077/86/pdf/n9707786.pdf

Security Council Draft Resolution No. S/2011/24 (18/2/2011) Afghanistan and other countries : draft resolution, UN website retrieved from: https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/IP%20S2011%2024.pdf

Security Council Draft Resolution No. S/2017/1060 (18/12/2017) Egypt: draft resolution, UN website retrieved from: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n17/448/85/pdf/n1744885.pdf

Security Council Draft Resolution No. S/20463 (17/2/1989) Algeria, Colombis, Malaysia, Nepal, Senegal and Yugoslavia draft resolution, UN website, retrieved from: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n89/042/68/pdf/n8904268.pdf

Tsebelis, George (July 1995) Decision Making in Political Systems: Veto Players in Presidentialism, Parliamentarism, Multicameralism and Multipartyism. **British Journal of Political Science**. 25(3): 289 - 325.

West, W., & Cooper, J. (1983). The congressional veto and administrative rulemaking. **Political Science Quarterly**, 98(2), 285-304.

Wilkins, V. M., & Young, G. (2002). The influence of governors on veto override attempts: a test of pivotal politics. ***Legislative Studies Quarterly***, 27(4), 557-575.

Wirkola, E. R. H. (2010). Reform of the UN Security Council and veto player theory (**Master's thesis**, University of Oslo).